النساء

13
Al-Nisa

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات / يوليو/ 2009

* قانون تعدد الزوجات فى كردستان
* قانون تعدد الزوجات لمصلحة من؟
* لو كان التعدد شريعة لأعطى للنساء
* معا لانهاء العنف ضد النساء
* قانون المساوأة المقترح لعام 2009
* حملة تضامن مع النساء فى أفغانستان

النساء

النساء العدد 13 يوليو 2009
ISSN: 1472-0089

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

المحتويات

كلمة العدد: حنان على

فعاليات منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات مارس 2009

الغاء قانون تعدد الزوجات فى كردستان 2

قانون تعدد الزوجات لمصلحة من؟ .... بقلم نادية محمود 3

لو كان التعدد شريعة لأعطى للنساء ... بقلم وجيهة الحويدر 4

سياسات بريطانيا:

معا لانهاء العنف ضد النساء 6

قانون المساوأة المقترح لعام 2009 8

حملة تضامن مع النساء فى أفغانستان 8

تقع مسؤولية محتوى المقالات على عاتق كتابها. نشر المقالات في " النساء" لا يعني بالضرورة تأييدها من قبل المجلة. جميع المقالات المرسلة يجب أن تكون باللغة العربية، مع مراعاة الجوانب اللغوية إملائياً ونحوياً. للمجلة الحق في تلخيص المقالات، وعند الممانعة يرجى إدراج ملاحظة بذلك. يرجى أن لا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو الموضوع ست صفحات قياسA4

رئيسة التحرير: نادية محمود.

مديرة التحرير: حنان على

ساهم فى اعداد واخراج العدد:
حنان على
أنتونيا روساتى
خسرو سايا
عمر دفع الله

عنوان المجلة في بريطانيا:

Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation (KMEWO)

Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ
Tel. 020 7263 1027
Fax: 020 7561 9594
Mob. 07748851125

Email:
waviolence@ukonline.co.uk

Website:
www.womenagainstviolenceuk.org

اعزائي القراء والقارئات..

يسر منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات أن ترسل اليكم هذا العدد من مجلة 'النساء'،عبر البريد الالكتروني، وذلك لصعوبة الحصول على الدعم المطلوب لطباعتها. سيكون هذا العدد مرفقا مع البريد الالكتروني، ويمكن الاطلاع عليه أيضا عند زيارة موقعنا على الانترنت
(www.womenagainstviolenceuk.org)..

لا..ديمــوقـراطيـة مــع التعـــدد

حنـــــان علـــي
wowjuba2093@yahoo.co.uk

فى هذا العدد من النساء حاولنا التركيز على مشكلة تعدد الزوجات كجزء من ثقافة القهر اليومى الممارس ضد النساء الشرق أوسطيات. قانون الأحوال الشخصية هو فرع صغير فى المجال القانونى، ولكنه من أهمها وذلك لأنه يتعامل مع حقوق النساء الاساسية للتعايش فى مجتمع ديموقراطي عادل. السياسيون لا يتحدثون عنه ويعتبرونه "شخصى/خاص" ولا يدخل من ضمن أجندتهم السياسية "المهمة" الداعية للديمقراطية وحقوق الانسان. ربما يعزى هذا لايمانهم بالنظريات السياسية القديمة القائلة بأن ما يتعلق بالزواج، الطلاق، الحضانة، النفقة والميراث هو أمر "خاص" ولا علاقة له بالسياسة و المجال العام.

هناك ثقافة فى المجتمعات الشرق أوسطية والأسلامية لتجاهل أهمية قانون الأحوال الشخصية. وذلك لان الناشطين السياسيين اما اسلاميين أو علمانيين، فأما أنهم يفخمون أو يتجاهلون دور الدين الاسلامى وثقافته. فالذين يفخمون الدين، يحاولون التعامل مع الأسرة كشئ مثالى مقدس وتبرير عدم المساواة والعدل فى داخلها بأنه مشيئة الله ولا يمكن النقاش فيها وعلى النساء قبوله والدعوة له. أما اللذين يتجاهلون أو يقللون من أهمية الدين فيعتبرون الحديث عن قوانين الأسرة أمر تافه وخاص ولا أهمية له فى المجال السياسى العام ويتفادون الحديث عنه بتبني سياسة الصمت. سياسة الصمت هذه قادت بمشاكل الأسرة وخاصة المتعلقة بالعنف ضد النساء والبنات أو حتى الطلاق ان تكون من الأمور المسكوت عنها ولدرجة أصبحت تمثل أساس شرف الأسرة الذى يجب حمايته ولو كلف ذلك قتل هؤلاء النساء والبنات أو سوقهن للانتحار للمحافظة على أسم هذه الأسرة "شريفا نظيفا". كل هذا يحدث فى الخفاء ولا أحد يعلم به لأنه "خاص" و "شخصى" والحكومات تشجعه بقوانينها الضعيفة الصياغة الحامية للرجل وحقوقه فى الوصاية على المرأة وتأديبها. كل هؤلاء هم وجهان لعملة واحدة ويتبنون نفس المواقف السياسية فيما يتعلق بالمرأة والظلم الواقع عليها. فالمرأة تعانى من هذه القوانين والسياسات سواء كانت فى المجال "الخاص" أو "العام". فهى ضحية الجهتين سواء في الديكتاتورية أو الديموقراطية حتى ولو كانت هي ناشطة سياسيا .

منذ اجازة قانون تعدد الزوجات فى كردستان فى أكتوبر الماضى، ارتفعت نسبة الاستفسارات من النساء الشرق أوسطيات المقيمات بالمملكة المتحدة للشكوى عن زواج أزواجهن ولمعرفة حقوقهن فى القانون البريطانى. كما ذكرت سوسن سليم فى كلمتها لمؤتمر تعدد الزوجات بأن قوانين تعدد الزوجات فى كردستان أيضا تؤثر سلبا على النساء المقيمات هنا فى بريطانيا. تقول بعض النساء الكرديات والشرق أوسطيات ان رجالهن قد قمن بطلاقهن حسب القانون البريطانى المدنى، ولكنهن حسب قانون الشريعة الاسلامية هن ما زلن متزوجات منهم، وذلك يسمح لهؤلاء الرجال من الذهاب لبلدانهم والزواج ممن يرغبون فيهم. قد يتزوج الرجل أكثر من امرأة ويكون له علاقات مع عدد من النساء، ولكن فى بريطانيا قانونا هو متزوج من واحدة فقط، لأن هناك قانون يجرّم التعدد .

وكما قالت شيلا روبوثم، النسوية الماركسية، "أكثر الانتهاكات التى تتم ضد النساء تحدث فى الخفاء وداخل الأسرة، أى داخل المنطقة التى تسمى "خاصة" و "شخصية". قد تكون الاسباب وراء هذا الاضطهاد اجتماعية وأقتصادية، ولكن لا يمكننا معرفتها الا بالحديث عنها، تعريتها ومواجهتها بواسطة النساء أنفسهن وفى داخل حياتهت "الخاصة" و "الشخصية"".

نأمل من كل المنظمات المحلية والعالمية وخاصة النسوية منها مساندة جهودنا وحملتنا من أجل الغاء قانون الأحوال الشخصية الظالم هذا وكل القوانين المقيدة لحرية المرأة فى بريطانيا والشرق الأوسط.

نطالب بالغاء قانون تعدد الزوجات

قامت منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات ضمن فعاليات أسبوع المرأة العالمى فى 28 مارس 2009 بتنظيم مؤتمر حول مشكلة تعدد الزوجات فى كردستان العراق وتأثير هذه الظاهرة الخطيرة على النساء فى بريطانيا اليوم. الهدف الرئيسى من المؤتمر هو نشر الوعى حول ظاهرة تعدد الزوجات فى بريطانيا والخارج والعمل على الغاء التشريع الخاص به.

من ضمن من شاركوا فى المؤتمر كانت كونا سعيد الناشطة السياسية فى شئون المرأة، وهى من كردستان العراق، والتى افتتحت المؤتمر بعرض بعض الصور الساخرة التى تظهر تعدد الزوجات فى شكل عصرى محزن جدا. من بين هذه الصور التى عرضتها كونا كانت صورة عائلة فقيرة، فيها يقف الزوج فى الوسط بين زوجاته الأربع وكأنه ميزان. وكما شاهد جمهور المؤتمر ان وجوههن تعكس حقيقة حياتهن البائسة المظلمة.

فى خطابه للحضور قال Detective Superintendent Gerry Campbell. عدم المساواة بين الزوج والزوجة هو السبب المؤدى الى العنف ضد النساء. ركز حديثه على الاطار القانونى للزواج فى المملكة المتحدة وأكد بأن أى زواج يتم خارج الاطار القانونى هو جريمة يعاقب عليها القانون. أكد كذلك على الدور المهم الذى تلعبه الشرطة فى حماية النساء من العنف المنزلى، كما شرح التزام الشرطة بمساعدة النساء على التغلب على كل أنواع العنف سواء ان يكون ختان الاناث أو الزواج الاجبارى.

سوسن سليم، مؤسسة منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيان تحدثت بحماس الى الحضور عن مشكلة تعدد الزوجات فى كردستان، وتعرضت للحديث عن انتشار الظاهرة نتيجة هجرة الاكراد وللتشريع الجديد الذى يسمح للرجال الزواج بأكثر من واحدة، فقالت:

كلمة سوسن سليم فى مؤتمر تعدد الزوجات

بعد محيط العنف ضد النساء فى ال18 سنة الماضية من الحكم الذاتى فى كردستان العراق، ليس هناك حرية للنساء والآن هناك قانون تعدد الزوجات. فى ال18 سنة الماضية، بعد الانتفاضة بقيادة الوطنيين الاكراد والاسلاميين، مشاكلنا كنساء ليست فقط عدم توفر العمل، أو ان عملنا فى المنزل غير مدفوع الأجر، ولكن مشكلتنا الهجوم السياسى المنظم من قبل الحكومة الكردية وحزبها على النساء لأنهن نساء. فالنساء تضطهد وتهان فى الشوارع بشكل روتينى وعادى لدرجة أنهن يقتلن تحت مسمى المحافظة على "شرف" و"طهارة" المجتمع. النساء لا تعامل كمواطنات كاملات المواطنة. مثلا، نهيدة سجنت بواسطة والدها فى حمام صغير لمدة 8 سنوات، و نشتمان شنقت فوق كبري، و كزال قطعت أنفها، ودعاء رجمت بالحجارة حتى الموت. كل هذه الجرائم لم يعاقب عليها أحد بالمرة. كما أن انتحار النساء يحدث بشكل يومى.

ماذا تعنى الحرية والديمقراطية بالنسبة للنساء فى كردستان العراق؟ المرأة المطلقة لايمكن ان تعيش وحدها مع أطفالها. ولو أن هناك حرية فعلا، لماذا لاتتمتع بها المرأة التى تود السفر لوحدها؟ ولو أن هناك حرية فعلا، لماذا لا تترك المرأة لتختار ما تلبسه؟ لماذا تعرضت 30 ألف امرأة للقتل والانتحار فى السنوات ال18 الماضية؟ لو ان الجميع متساوون أمام القانون، لماذا يسمح للرجال بالتعدد والزواج من أربعة زوجات فى وقت واحد؟ تعدد الزوجات لايمكن قبول حدوثه فى القرن الحادى والعشرين. حق التعدد يطالب به ويحميه الرجال الاغنياء المتنفذين ولهم سلطات ومنافع، ليس لتقدم وحماية المرأة بالتأكيد. 75% من السكان يرفضون قانون التعدد، فلماذا اذا اجيز هذا القانون لو ان هناك ديمقراطية حقيقية؟

الاثار الاجتماعية والنفسية للتعدد على النساء

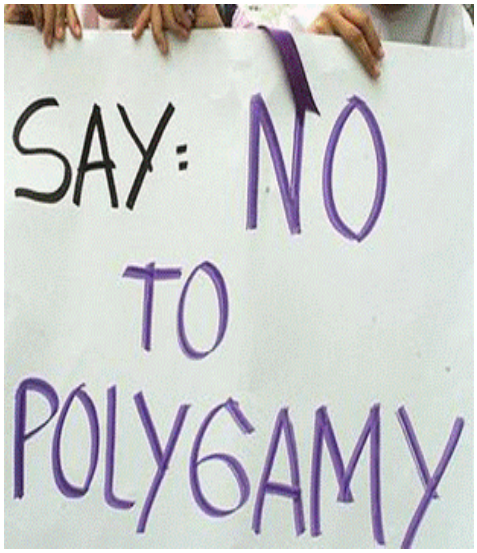

والاطفال كبيرة. الاعتراف بالتعدد فى صلب القانون يحقر من شأن المساواة بين الجنسين ويرسخ فكرة ان النساء مواطنات من الدرجة الثانية ويمحو هوياتهن المستقلة ويكرّس للعنف ضدّهن.

قوانين تعدد الزوجات فى كردستان أيضا تؤثر سلبا على النساء المقيمات هنا فى بريطانيا. تقول بعض النساء الكرديات والشرق أوسطيات ان رجالهن قد قمن بطلاقهن حسب القانون البريطانى المدنى، ولكنهن حسب قانون الشريعة الاسلامية هن ما زلن متزوجات منهم، وذلك يسمح لهؤلاء الرجال من الذهاب لبلدانهم والزواج ممن يرغبون فيهم. قد يتزوج الرجل أكثر من امرأة ويكون له علاقات زواج مع عدد من النساء، ولكن فى بريطانيا قانونا هو متزوج من واحدة فقط.

رسالتنا هنا واضحة، ندعو القانون البريطانى لحماية حقوق جميع المواطنين والمواطنات. السماح بالزواج عن طريق قانون الشريعة الاسلامية الذى لا يمنح اى حماية لحقوق

النساء تحت طائلة القانون البريطانى، هو انتهاك صارخ للحقوق الانسانية لهؤلاء النساء ولمساواتهن أمام القانون.
لابد من تقوية حركتنا وجهودنا ضد قانون تعدد الزوجات فى كردستان العراق، ولابد من طلب المساعدة والمساندة من قبل المنظمات المحلية والدولية ضد هذا القانون الظالم. كل حقوق النساء يجب ان يعمل على صيانتها حسبما نصت عليها الامم المتحدة. والمقياس الحقيقى لاى مجتمع ينعكس فى الطريقة التى يعامل بها مواطنيه ومواطناته.
رحبت منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات بالدكتور قياس الدين صدّيقى، مديرالمعهد الاسلامى، الذى قارن بين تقارب القانون البريطانى وقوانين الشريعة الاسلامية والتى لخصها فى مقاله "عن أسئلة الشريعة ومجابهة التحديات"، والتى نشرها فى ابريل 2009. قال أن مؤيدى الطرق التقليدية لتحقيق العدالة عليهم التعامل مع مسائل تحقيق المساواة. رحب د. صديقى بتعليقات روان ويليامس، رئيس الاساقفة للكنيسة بكانتربرى، ولورد فيلبس، اللورد لوزارة العدل السابق، والتى انما تدلل على ان بعض المؤسسات البريطانية على استعداد لتقبل قانون الاحوال الشخصيية للمسلمين على أساس أنه مطابق للشروط المطلوبة. شيء واحد لم يتضح لمؤيدى الشريعة الا وهو ان هذه القوانين وضعت بواسطة رجال الدين ويمكن تحديثها. فمثلا عقوبة الزنا، القرآن وصفها بأنها 100 جلدة، بينما الشريعة تعاقب بالرجم حتى الموت، مثلما كانت فى الجاهلية. القرآن أتى بقيم للرقى بالمجتمع لاعلى الدرجات من الاخلاق الانسانية، مثل العدل، الاحسان، والرحمة والحكمة الكرامة الانسانية، العقوبات قصد منها الاصلاح، عندما تفشل كل الجهود لاصلاح شخص ما، يمكن تطبيق العقوبة عليهم. لذلك أى قانون يجافى قيم الاسلام العليا هو قانون مرفوض.
ذكر بان "من التحديات التى تجابه مجتمعات المسلمين ببريطانيا هو الرأى السائد بأن الاسلام يعامل النساء كمواطنات من الدرجة الثانية. أهمية هذا تأتى فى الوقت الذى تتفوق فيه النساء فى مجالات عديدة وفى بعض الاحيان تكون المرأة هى التى تعول وتنفق على أسرتها. ليس أمام مؤيدى الشريعة خيار لانجاح مشروعهم لتأسيس محاكم شرعية سوى كسب وتأييد المنظمات النسوية."

قانون تعدد الزوجات لمصلحة من؟

نادية محمود

nadia64uk@yahoo.com

في الثلاين من شهر تشرين الاول/ اكتوبر الماضي عدل البرلمان الكردستاني، قانون الاحوال الشخصية العراقي لعام 1958، واقر بتعدد الزوجات وفقا لعدد من الشروط. و تبريره لهذا القانون انه سيعالج قضية النساء المطلقات و الارامل بتزويجهن من رجال متزوجين،و انه ايضا لمنع الخيانات الزوجية.
في هذه المقالة سنناقش المنطلقات التي انطلق منها البرلمان، وحلوله لمسالة القضاء على المشاكل الاقتصادية للارامل و المطلقات، او الخيانات الزوجية.
بادئ ذي بدء، تشريع قانون يسن للرجال فقط و يمنع عن النساء- اي قانون- و ليس قانون تعدد الزوجات فقط، يظهر ان هنالك تمييزا جنسيا ضد النساء لا تخطأه اي عين. هذا القانون مشرع من قبل الرجال، لخدمة الرجال، و للاجابة على حاجات الرجال، وضع في القرن الثاني عشر الميلادي، و المستفيدين من هذا القانون، هم تلك الفئة التي

لازالت تعيش بعقلية الازمان الغابرة، الذي لا زالوا يريدون معاملة النساء، كما لو كن جواري، فلكل رجل مجموعة نساء حكر له فقط لا غير. انها عبودية النساء التي توارثت قرن بعد قرن. تمكنت تركيا من ان تضع حد له كما تمكنت من تونس فعل نفس الشيء ايضا باقرارها فصل الدين عن الدولة حماية للنساء.
ابقاء هذا القانون في هذا العصر، في ظل شيوع قيم المساواة بين البشر و نبذ النفس البشرية اليوم لكافة اشكال التمييز العنصري و الجنسي، يعني، ان هنالك فئة لازالت تحكم على بشر هذا العصر بقيم الكهوف.
يعبر البرلمان الكردستاني عن حرصة على النساء المطلقات و الارامل بان تعدد الزوجات سيوفر لهن الامان الاقتصادي و ان هنالك من سيقوم باعالتهن.
انظروا الى هذا المنطق،على المرأة ان تتزوج لتستطيع ان تعيش. لماذا؟ هل عجزت الحكومة عن ايجاد سبل لحل الحاجات الاقتصادية للنساء؟ لماذا لا تقوم الدولة بتوفير فرص عمل للنساء، لماذا لا تقوم بتوفير الضمان الاجتماعي لهن؟ هل هذا امر في منتهى الصعوبة؟ هل تفتقد الحكومة الى الامكانيات الاقتصادية؟ كلا. هل نحن نعيش في بلد فقير، بالتاكيد لا. اين تذهب الامكانيات المالية الهائلة، لماذا لا يذهب جزء منها الى توفير فرص العمل و التعليم و التدريب، و رفع وعي النساء بان يكن مستقلات اقتصاديا و ان يعشن بعرق

جبينهن، و ان لا يمددن ايديهن الى اي رجل طلبا للمال من اجل اعالتهن.
لماذا يفرض على النساء، ان يدفعن للزواج فقط من اجل لقمة العيش و الثوب الذي يرتدين و السقف فوق رؤوسهن؟ اي تخفيض لتطلعات البشر، بحيث يصبح كل مشكلة المرأة المطلقة و الارملة فقط "ان تعيش". هل يمكن ان تعيش المرأة المطلقة و الارملة بكرامة، هل هنالك امكانية لان تعيش بكرامة، ان تعمل، ان تكون مستقلة، ان لا تتزوج رجلا لانها بحاجة الى فلوسه، بل تتزوجه حبا بان تكون معه تحت سقف واحد.
هل هذه امور تبدو مستحيلة؟ كلا على الاطلاق. انها ممكنة و تعيشها النساء في معظم النصف الشمالي من الكرة الارضية، فلماذا لا تتمتع بها النساء في النصف الجنوبي؟ وكما رأينا مؤخرا، ان فوز رجل اسود للولايات المتحدة ما كان امرا قابلا للتخيل قبل نصف قرن، الان، اصبح الامر عاديا، اليس كذلك؟
ايريدون اقناعنا بان ذلك سبيل الحل الوحيد لحل مشكلة النساء المطلقات و الارامل، ان كان الامر كذلك، فلدينا حلولا اخرى: توفر فرص العمل و الضمان الاجتماعي، ما رأيك؟
و بهذا نضمن، ان المرأة محترمة الكيان، تعيش من عرق جبينها، لا تصبح عالة على احد، لا تتزوج من رجل فقط حتى تعيش، و لا تضطر لان تتقبل منه الاساءة و العنف المنزلي، و الاساءة الى كرامتها لانه رب نعمتها. بل تعيش معه حيث تحب،و تنفصل عنه متى شاءت ايضا و بحرية تامة، اكرر بحرية تامة، و دون ذرة خوف من فقدان الامان الاقتصادي. توفير الامان الاقتصادي للنساء ليست مشكلة الازواج، بل مشكلة الدولة و عليها ان تحلها.
لناتي على القضية الثانية و هي قضية الخيانات الزوجية، انظروا الى " الدلال" الذي يتمتع به الرجال. للحيلولة دون ارتكاب الخيانات الزوجية، فانهم يوفروا له اطارا شرعيا لهذه الخيانات بتحويلها الى علاقات رسمية و شرعية، فيستطيع ان يكون له مجموعة نساء. هذا الحل الاسلامي و حل البرلمان الكردستاني لامر الخيانات الزوجية اذا ما ارتكبها الرجل.
حسنا، و ماذا اذا ارتكبت المرأة لنفس السبب، و لنفس الدوافع، و تحت ضغط نفس الحاجات- لا اقل بشعرة و لا اكثر بشعرة- الخيانة الزوجية، ما هو الجواب على ذلك؟ هل تشرع تعدد الازواج ايضا للنساء؟ لا الجواب هو:

القتل!

حين ينطق احدا بـ " تعدد الازواج"، يفقد المدافعون عن تعدد الزوجات عقولهم. اذا ما قلت: اذا كان " تعدد الزوجات" صحيحا و هو حلا لمشكلة الخيانة الزوجية لماذا لا يكون" تعدد الازواج" صحيحا ايضا؟ لحل نفس المشكلة ايضا. فالخيانة الزوجية لا يقوم بها الرجال فقط، بل كلا طرفي العلاقة.
اذا كان "تعدد الازواج" امر منفرا، غير مقبولا، نشازا على الاذن و (كفرا) فما الذي يجعل "تعدد الزوجات" امرا اليفا للاذن و مقبولا اذن؟ ان ممارسة عادة لتسعة قرون لا يعني صحتها بشكل بديهي. ان هذا القانون هو قانون تكريس ألتمييز الجنسي ضد النساء، واعطاء حقوقا للرجال فقط دون النساء. بالتاكيد لن نعدم من سينبري ليتحدث عن الملكية و عن النسب،و عن الارث، و عن معرفة نسب الاطفال لابائهم و الى اخرة، و الجواب هو بسيط، لماذا تشرع هكذا قانون او تصر عليه في المقام الاول، لماذا تجعله قانونا للدولة؟
العائلة النووية هي نمط شكل العائلة السائد في هذا العصر، العائلة المتكونة من اب و ام و اطفال يعيشون في بيت واحد، لماذا كل هذه الفوضى، بتعدد زوجات، و اطفال، و بيوت، و مشاكل اجتماعية و اقتصادية لاحصر لها، هل كل هذا هو للاجابة على حاجات الرجل الجنسية. هل الرجل كائن مندلع لا يستطيع الاستقرار في بيت مع شريكة حياة و اسرة؟ لماذا كل هذا الضجيج؟ و اذا ما اصابه السام و الضجر، هل صعبا عليه ان ينفصل عنها، و ان يبحث عن شريكة حياة جديدة. بحيث يترك المرأة

لحالها، لترى حياتها و مستقبلها و شريكها القادم. ام ان هؤلاء المسلمين يجمعون النساء مثل هواة جمع الطوابع.
كل البشرية في العالم اذا ما رأت ان حياتها الزوجية ليست سعيدة تصفي ذهنها و تفعل ما فعلته " مادونا" بعد سبع سنوات من الزواج، رأوا انهم ليسوا سعداء، ذهبوا للطلاق في يوم واحد، و يا دار ما دخلك شر. الا المسلمين، يمتلكون الحق لتدمير اسرهم، فقط لانهم عبيد لشهواتهم الجنسية و التي من اجلها، يحطمون مشاعر نساء، و يهينون كراماتهن.
ان كانت السرقة جريمة، فهي جريمة كائنا من كان مرتكبها، و ان كانت مشروعة، فيجب ان تكون مشروعة بغض النظر عن القائم بها ان كان رجل او امرأة. ان تشريع قانون للرجال و قانون للنساء، يعني ان هنالك تمييزا جنسيا منظما و مقننا و مشرعا يحكم و يفرض على المجتمع. هنالك اخلاق مزدوجة و معايير مزدوجة.
كلنا نتفق على انه لا يجب ان يكون لون البشرة مصدرا للتفريق بين الناس، ان تكون اسودا لا يعني انك اقل كفاءة من رجل حدث انه ولد ابيضا. و كما الامر بالنسبة لعدم حقانية التصنيف و التمييز بين البشر و اعطاء مكانة متفوقة لذوي البشرات البيضاء عما لذوي البشرات السود من امثالنا. لا يمكن ان يكون للفرق التركيبة الجسمانية و الجنسية بين الرجال و النساء مدعاة لاعطاء حقوق اجتماعية و اوضاعا اجتماعية تختلف.
اننا في المجتمعات التي لازالت التعاليم الاسلامية تمتلك قوة سياسية و اقتصادية و متنفذة على مجمل سياسة الدولة، فان المساواة السياسية والاقتصادية او تعديل المشاركة السياسية للنساء في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، امرا قابل للحديث عنه، و لكن حين ياتي الامر للحديث عن الاحوال الشخصية، سرعان ما ينسون قيم هذا العصر و يعودون بسرعة ضوئية الى عصور الكهف. لماذا؟
نظام تعدد الزوجات نظام يهين كرامة المرأة، و احترامها لنفسها، ليست هنالك اية زوجة تريد ان يشاركها في زوجها امرأة اخرى، واية محبة تريد ان يكون لحبيبها امراة اخرى، هذا النظام هو نظام الدوس على مشاعر البشر، فقط لانه مختوم بالختم الاسلامي.
مع هذا، نحن هنا، و سنعمل على رفع هذا الختم عن قوانين الاحوال الشخصية لنجعلها جديرة بالبشر رجالا و نساء.

لو كان التعدد شريعة الهية لأعطى للنساء

وجيهة الحويدر
Salamhatim2002@yahoo.com

نشرت صحيفة الوطن السعودية في عددها الصادر يوم الثلاثاء 30 سبتمبر خبرا عن جمعية نسائية خيرية في ينبع تبنت برنامجا يدعو الى الزواج من ثانية، والمضحك المبكي من دواعي الزواج هو انتشار "العنوسة" بين السعوديات وان التعدد سيحل تلك المحنة، والسبب الآخر هو لأن الزوجة الاولى قد تصاب بأمراض تمنعها عن القيام بواجباتها كاملة تجاه زوجها واسرتها.

لنقف عند السبب الأول وهو ما يُطلق عليه اليوم "بظاهرة العنوسة"، هذه الظاهرة التي سببها المحرم وعدم الاختلاط، فهي موجودة فقط في المجتمع السعودي، ولا ينكر ذلك سوى من لا يضع الحقائق نصب عينيه، ولا يزنها برجاحة عقل.

حسب الاحصائيات الرسمية في السعودية ان نسبة انجاب الذكور اعلى من نسبة انجاب الاناث بتقريبا 2%، هذا يعني انه لكل 100 امرأة سعودية يوجد 102 رجل سعودي. اي ثمة فائض من الرجال السعوديين. الامر الثاني في السعودية عدد الرجال يفوق عدد النساء بستة اضعاف، اي لكل امرأة يوجد ستة رجال، والسبب هو عدد الاجانب والعمالة الوافدة في السعودية والتي تصل الى 8 ملايين. اذا لا يوجد سبب يجعل المرأة السعودية تنتظر من يطرق بابها، لأن العرض في الاساس اكبر من الطلب، فالرجال متواجدين في السعودية بوفرة، فهم اكثر من الهم على القلب.

لكن الواقع المرير التي تكابده النساء السعوديات هو احدى الاسباب التي تجعلهن يتأخرن في الزواج، اهم عامل "لظاهرة العنوسة" هو المحرم الجاثم على صدور النساء، فهو كابوس قاتل يعشنه مدى حياتهن لا يزيحه الا الموت. المحرم هو الذي يقف في طريق المرأة السعودية ويربك حياتها، لأن القانون السعودي أعطى الرجل السلطة الكاملة على حياة المرأة، فهو المتصرف الوحيد في شؤونها الخاصة والعامة، ومن ثم هو من يقرر لها من ومتى تتزوج، فلو تُرك امر الزواج للمرأة لما تأخرت عن اختيار الزوج المناسب لها.

السبب الثاني هو ان النساء السعوديات يرزحن تحت قوانين خانقة لا يخرجن من بيوتهن الا بإذن، بالاضافة انهن يعانين من عزل تام عن الرجال السعوديين، فبالتالي من الصعب على الجنسين ان يلتقون ويتوافقون ويتفاهمون ومن ثم يتم بينهم رابط الزواج. الوضع الاجتماعي في السعودية منافي للطبيعة البشرية، فالاختلاط شرع الله في خلقه، ولو اراد الله لهم ان يكونوا منفصلين لخلق للنساء كوكباً، وللرجال كوكباً آخراً.

في المؤسسات السعودية التي تسمح بالاختلاط في العمل مثل المستشفيات وبعض الشركات الخاصة مثل شركة ارامكو، معظم النساء العاملات فيها تزوجن من زملائهن في العمل، وتمكن من تكوين أسر مستقرة وهانئة.

اما عن تبرير الزواج بإمرأة اخرى لأن الزوجة الاولى تمرض وتعجز عن القيام بشؤونها الاسرية، فهذا عذر يبين مدى قيمة المرأة في حياة الرجل، حتى الحيوان حين يتربى بيننا ويمرض من الصعب علينا اهماله واستبداله بحيوان آخر، فما بالك بإنسان بذل عمره وروحه لنا؟؟ ما قيمة العشرة والرباط الالهي بين الزوج والزوجة؟؟ ماذا يعني الصبر على الحلوة والمرة والمساندة طوال السنين في الضعف والقوة؟؟ يا ترى هل اذا مرض الزوج من حق الزوجة ان ترميه وتذهب لتبحث عن بديل له؟؟ ام ان الرجل يملك مشاعر تستحق التقدير، بينما المرأة ما هي سوى قطعة اثاث بالإمكان استبدالها اذا ما عتقت؟؟ كيف يجد الزوج ذلك مبررا لزوجة الثانية؟؟ اي شريعة هذه التي تحث الرجل على رمي رفيقة حياته ساعة ضعفها ووهنها وهي التي اعطته كل ما لديها، واخلصت له طوال حياتها معه في حضوره وفي غيابه؟؟؟ اي عقيدة هذه التي تحرض على الاستهانة بالمشاعر الانسانية وطعن الانسان في الخلف حين يضعف ويمرض؟؟

الدين الاسلامي اكبر من ان يؤذي النساء ويقلل من شأنهن ويعاملهن كأدوات او جزء من كماليات المنزل متى ما استهلكن استبدلن. التعدد ليس من الدين، وانما اتى من التفسير الذكوري للدين. فكل من مارس التعدد فقد مارسه لغرض جنسي بحت ليس فيه اي مصلحة للأسرة.

تاريخياً التعدد كان عادة متبعة بين العرب قبل ظهور الاسلام، ولم تكن عادة مقتصرة على الرجال فقط، فقد كن النساء العربيات يمارسنه بنفس الدرجة، فكانت المرأة العربية تقيم علاقات حميمية مع اكثر من رجل، وحين تنجب يُنسب طفلها لها او للرجل الذي تختاره هي كأب لصغيرها.

النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) رفض التعدد على أعز النساء عليه، وهي زوجته الاولى السيدة خديجة بنت خويلد (رضي الله عنها) والتي كانت تكبره بخمسة عشر عاما، حتى بعد ان شاخت ومرضت لم يفكر بغيرها او بإستبدالها.

ايضا رفض النبي التعدد مرة اخرى حين فكر صهره علي بن ابي طالب (كرم الله وجهه) ان يتزوج بإمرأة اخرى على ابنته فاطمة الزهراء (عليها السلام). لماذا يا ترى رفضه نبي الامة مرتين مع احب النساء الى قلبه؟؟ الا يثير هذا الأمر التساؤل عن شرعية التعدد؟؟ هل هو بالفعل كما يزعم المفسرون الذكور للدين بأنه حق شرعي اعطاه الله لهم؟؟ بالطبع لا، ان رفض النبي (عليه الصلاة والسلام) لدليل واضح على انه ليس بحق شرعي، وانما عادة عربية قديمة.

ان من يستندون على انه حق شرعي من سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) فهذا امر

يفسره دور النبي في الامة، فما يحق له لا يحق لغيره، ايضا النبي كان انذاك بحاجة شديدة لحلفاء وانصار يساندونه لنشر الدين الجديد، وليس ثمة طريقة اسهل واسرع من مصاهرة القبائل لكسب ودهم وتأييدهم. هذا تكتيك دبلوماسي وحنكة سياسية متبعة منذ القدم بين الشعوب، حتى في اوروبا القديمة كانوا يتصاهرون ليأمنوا بعضهم البعض، ومن ثم يصبحون حلفاء.

قال الله تعالى في كتابه الحكيم " فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة " (النساء:3) وفي السورة نفسها في موضع آخر، نقرأ قوله سبحانه: "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم"(النساء:129) الآية الثانية تنسخ الاولى وتسقط شرعيتها، لأن الانسان ليس بعادل، وحده الله العادل، لذلك التعدد ليس بشريعة الهية، وانما تفسير وتشريع ذكوري مستند على طقوس قديمة.

الآن لو افترضنا ان التعدد شريعة الله في خلقه لكان النساء احق بالتعدد من الرجال، لأسباب كثيرة اهمها: ان المرأة تحمل صفات انسانية راقية اكثر من الرجل، وتمتلك قلباً رؤوفاً ، لذلك ستنصف الرجل ربما اكثر من انصافه لنفسه حين تسمح بشريك معه، والامر الثاني ان المرأة اكثر مقاومة للامراض واطول عمراً من الرجل، فهي قادرة على تحمل المصاعب وعبء الاسرة واستمرارها اكثر من الرجل، وربما اهم عامل للتعدد بالنسبة للمرأة هو طاقة المرأة الجنسية التي تفوق طاقة الرجل بدرجة كبيرة، فهي القادرة على ان تمارس الجنس بدون كلل او ملل لساعات طويلة، بينما الرجل حاله يُرثى له في هذه الناحية، فهو ينطفئ كعود الكبريت عند اللإشتعال الأول، وهذا ما يبرر امتهان بعض النساء للجنس منذ القدم، لأن المرأة جنسيا اكثر استمرارية وتأججاً من الرجل.

تحت تلك الاسباب والمبررات اليست المرأة احق من الرجل في التعدد فيما لو كانت شريعة الهية؟؟ بالطبع لا، لأن التعدد في الاديان السماوية جميعها ليس بحق شرعي لأحد، فمعروف ان التعدد غرضه تلبية النزعات والشهوات الإنسانية، وانه يسبب تفكك اسري وضياع لأفرادها، فالله يعلم انه لبناء مجتمعات سليمة لا بد ان يكون اساسه الأسر التي فيها ازواج مترابطة متحابة حيث يوجد بينهم مشاركة وجدانية وحميمية متكافئة كما قال تعالى في محكم كتابه في سورة البقرة "هن لباس لكم وانتم لباس لهن" بدون تفضيل اي من الجنسين على الآخر.

معا لانهاء العنف ضد النساء
ملخص لورقة الحكومة الاستشارية فيما يتعلق بالعنف ضد النساء

خلفية:

استشارة الحكومة الاخيرة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والبنات تمثل خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح. بالتأكيد هذه هى المرة الأولى التى تقوم فيها الحكومة باستشارة عامة الناس فيما يمكن عمله لانهاء العنف ضد النساء والبنات. بالرغم من الترحيب بهذه الخطوة من قبل المنظمات النسوية ولكنها انتقدت على أنها جاءت متأخرة. كان هدف الاستشارة اشراك جميع المواطنين والمواطنات فى النقاش وتطوير سبل توعيتهم ومخاطبتهم بعقد العديد من النشاطات المختلفة. أكدت الحكومة على أهمية الدور الاساسى الذى سيلعبه عمل الجاليات والمنظمات الطوعية والحكومية معها لانهاء العنف ضد النساء.

ركزت الاستشارة على أمرين مختلفين ولكنهما مرتبطين:

الأول: العنف ضد النساء والبنات: كيفية منعه، مساعدة الضحايا ومحاكمة الجناة

الثانى: كيفية ايجاد طرق للتعامل مع خوف النساء من العنف، وتأثير ذلك على حياتهن اليومية

مواضيع الاستشارة الاساسية:

معالجة العنف ضد النساء من الجزور:

تعترف الحكومة بالدور الهام الذى تقوم به المدارس والاسر فى مساعدة الاطفال لاقامة وتطوير علاقات صداقة صحية والتعامل بحكمة مع عواطفهم وانفعالاتهم فى كل المواقف الصعبة. فهى تعرف بأن المدارس قد تعاملت مع مثل هذه المواضيع بطرق مختلفة، من بينها استعمال منهج فى التعليم الشخصى، الصحة الاجتماعية والاقتصادية، والتى تدعم بالارشاد و التعليم عن العلاقات والممارسة الجنسية، و حول الجوانب الاجتماعية والعاطفية للتعليم.

ولكى تطمئن من فعالية هذه البرامج، قامت الحكومة بانشاء مجموعة لنصحها فى:

أولا: المساهمة فى الاستشارات العامة حول منهج التعليم الشخصى، الصحة الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: تقديم النصح حول كيفية تقديم المادة التعليمية حول العلاقات والممارسة الجنسية وكيفية تجنب العنف المبنى على الجندر (النوع) فى المدارس.

ثالثا: المشاركة فى طرق الاستشارة العامة حول العنف ضد النساء والاهتمام بكيفية تطبيق توصياتها النهائية فى المدارس.

ثالثا: البحث عن كيفية استعمال الرسائل والوسائل المختلفة فى التعليم للتأثير على سلوك الاولاد وعرض مواقف رجولية ايجابية.

الحديث عن الضغط على البنات لممارسة الجنس فى سن مبكرة وعلاقته بالعنف:

تعرف الحكومة ان أسر عديدة تشعر بأن

بناتها تعانى ضغوط لكى يظهرن بأنهن جاهزات لممارسة الجنس. طوال فترة الاستشارة هذى ذكرت الحكومة بأنها ستستمع لما يقلق الأسر وتعمل على تكوين لجنة متابعة والتى ستقوم بتحليل افادات ومعلومات من مناقشات وعروض فى الشوارع.

دور قطاع الخدمات العام فى محاربة العنف ضد النساء:

تود الحكومة معرفة الطرق التى تمكن قطاع الخدمات العام من لعب دور هام وقوى فى التعرف على مظاهر العنف الاولية. قد يشمل هذا الاطباء وموظفى الرعاية الصحية.

مساعدة من ليس لديهم/لديهن الحق فى طلب المساعدة المالية من الحكومة:

الحكومة على علم بالصعوبات التى واجهت ضحايا العنف المنزلى حينما اردن طلب المساعدة من قطاع الخدمات العام. هذا الأمر واجه بالذات النساء حديثات الهجرة وليس لهن اقامات دائمة. فى مارس 2008 أعلنت وزارة الداخلية عن مشروع يقدم مساعدات لمن ينجح طلبها للتقديم للأقامة الدائمة ببريطانيا، من ضحايا العنف المنزلى، فى مصروفات السكن والمعيشة.

معالجة المتحرشين والقائمين بالعنف ضد النساء:

قامت الحكومة باعطاء البوليس سلطات قانونية جديدة للسيطرة على المتحرشين، من بينها:

الأول: قانون التحرش الجنسى لعام 2003

الثانى: قانون الزواج الاجبارى لعام 2007

بالاضافة لهذا هناك مراجعة كاملة لاى سلطات اضافية قد يحتاجها البوليس للتحكم فى تحركات المتحرشين بالنساء.

خوف النساء من العنف:

موقع الشوارع الآمنة:

ستقوم الحكومة باعلان موقع على الأنترنت ليمكن الناس من ابداء رايهم عما يشعرهم بالسلامة والأمن فى شوارعهم. موقع الانترنت سيمكن الناس من توضيح اين شعروا أو لم يشعروا بالأمن فى مناطق سكنهم ولماذا؟ ستستعمل هذه المعلومات بواسطة المجالس المحلية عند تخطيط تطورات السلامة. بعض هذه المناطق المحددة ستشمل أماكن توقيف العربات والمحلات المرخصة.

رد فعل منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات على الورقة الاستشارية:

تقديرا للخدمات والجهود التى تقوم بها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات تجاه قضايا النساء الشرق أوسطيات فقد قامت وزارة الداخلية بدعوة مديرة المنظمة سوسن سليم للمشاركة فى هذه الانشطة الاستشارية المختلفة.

منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات تثمن جهود الحكومة والخطوات الطموحة التى اتخذتها وقامت بتلخيصها فى ورقتها الاستشارية التى عرضتها للنقاش فى مايو 2009 ، ولكن المنظمة مهمومة بسياسة من أعلى لأسفل التى اتبعتها الحكومة والتى سيكون لها تأثير محدود على حياة النساء المنتميات لاقليات ثقافية وخاصة المعانيات من العنف المنزلى. المنظمة تتطلع لأن ترى الحكومة تستثمر مال اضافى لدعم خدمات ملاجىء النساء، والتى تعانى، بالرغم من خدماتها العظيمة للنساء، من ضعف الموارد المالية. حلول أخرى يجب توفيرها لتلبية احتياجات النساء المعزولات من المجتمع البريطانى بسبب عدم مقدرتهن التخاطب باللغة الانجليزية.

لقراءة ورقة الحكومة:

http://www.homeoffice.gov.uk/documents/cons-2009-vaw/vaw-consultation.pdf?view=Binary

منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات (KMEWO)

تقدم خدماتها للنساء وخاصة الناطقات بالكردية والعربية فى شمال وجنوب شرق لندن فى المجالات التالية:

- **الاستماع الى مشاكلك فى سرية تامة ومن وجهة نظرك وبدون اية أحكام مسبقة.**
- **تقديم المعلومات اللازمة لحل مشاكلك وشرح الخيارات المتوفرة لك.**
- **الاتصال بمؤسسات الدولة المعنية بالمساعدة والخدمات.**
- **مرافقتك عند المقابلات وتوفير الترجمة الضرورية لشرح مشكلتك.**
- **البحث لك عن مكتب محاماة فى حالة احتياجك الى نصائح قانونية.**
- **كتابة رسائل لشرح مشكلتك والدفاع عن موقفك.**
- **تقديم النصح والارشاد اللازم لحصولك على فرص التعليم، السكن والعمل.**
- **تقديم الدعم والمساندة العملية فى حالة تعرضك للختان، العنف المنزلى، الزواج الاجبارى والتهديد بقتل "الشرف".**

يمكنك الاستفادة من الخدمات الأخرى للمنظمة وهى:

- **المشاركة فى دورات التدريب لاسترجاع الثقة بالنفس.**
- **الاستفادة من فرص المساهمة والعمل التطوعى مع المنظمة.**

مشاركتك وأطفالك فى البرامج الترفيهية للمنظمة الى الاماكن التعليمية والأثرية والثقافية والملاهى فى لندن.

الرجاء الاتصال بالارقام التالية:

مكتب شمال لندن Archway
Tel: 020 7263 1027

مكتب جنوب شرق لندن Southwark
Tel: 020 7708 0057

توجد خدمات اتصال 24 ساعة يوميا: 07748851125

البريد الالكترونى: waviolence@ukonline.co.uk

فى الحالات الطارئة اتصلى ب 999

أو خطوط مساعدة العنف المنزلى الوطنية: 08082000247

دعماً للمــرأة في افغانــستان

قام الرئيس الافغاني في شهر آذار الماضي بتوقيع قانون يضفي الشرعية على حالات الاغتصاب داخل الزواج كما ويمنع المرأة من مغادرة المنزل دون موافقة الذكور.
يفرض هذا القانون على الزوجة ان تستسلم لرغبات الزوج الجنسية دون ان يكون لها أدنى حق في رفض المجامعة، علماً بان هذا هو الخط الأخير للمرأة في اعتراضها على علاقة تسيء بانسانيتها. كما وان هذا القانون يمنع المرأة من مغادرة المنزل لغرض العمل او التعليم او حتى لزيارة الطبيب سوى بإذن من زوجها. هذا بالاضافة لإيلاء القانون حق حضانة الاطفال فقط للأب والجد.
بالرغم من تشريع هذا القانون من قبل الحكومة التي تدعمها امريكا، فمن الواضح كونه يعكس القيم الاجتماعية لحركة الطالبان. وعلى نفس المنوال، توجد تشريعات شبيهة في السعودية، والكويت، والحلفاء الاسلاميين الآخرين لامريكا في المنطقة. كما وان الحركة النسوية في العراق تناضل بمرارة من اجل الغاء الفقرة 41 السيئة الصيت من الدستور والتي من شأنها ان تفتح الطريق للممارسات شبيهة في العراق "الديمقراطي".
ان القانون الجديد للاسرة في افغانستان هو من نتاج فترة الغزو والتدخل الامريكي، وكذلك من نتاج الدعم الذي كانت توليه الحكومة الامريكية للمجاهدين الاسلاميين هناك خلال عقد الثمانينات. ويبدو ان الحكومة الامريكية لا تكترث للقانون الحالي الموغل في الوحشية؛ مما يثبت ان الدوافع للغزو والتدخل في افغانستان كانت سياسية واقتصادية، ولم تدر حول حقوق المرأة او حقوق الانسان كما ادعي آنذاك.
ان *منظمة حرية المرأة في العراق* تستنكر هذا التشريع الذي لا يمكن تسميته سوى *قانون استعباد المرأة*. وان كل من يتستر لهذا القانون ويبرره يصبح شريكا في ارتكاب مجازر صامتة تجاه الملايين من النساء.
ان المرأة في افغانستان لا تستحق اقل من المساواة التامة مع الرجل اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً.
تدعو حرية *المرأة* جميع المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الانسان لدعم المرأة في افغانستان في نضالها بالضد من قوى الظلام التي عادت لتسود داخل ذاك المجتمع من جديد.

عاشت الحــرية والمســاواة للــمرأة في افغانســتان

ينــار محــمد
رئيسة منظمة حرية المرأة في العراق
19 نيسان - 2009

قانون المساواة المقترح لعام 2009

"لجنة المساواة وحقوق الانسان قالت "المفترض أن يكون هدف قانون المساواة ان يساعد الافراد، المنظمات والجاليات وعدم تحجيمهم."

شانتيل موفى، الأقتصادية السياسية قالت "الطريقة التى نعرّف بها المواطنة هى مرتبطة ارتباط وثيق بنوع المجتمع والجالية السياسية التى نريد."

تعبير المواطنة فهم وعمل به بطرق عدة على اختلاف الازمان والثقافات. قاموس أكسفورد الجديد (1988) يعرف المواطن بأنه "الوطنى
قانون المساواة المقترح لعام 2009 سيوفر منبر للعمل المشترك بين المواطنين والحكومة لانهاء كل أشكال وصور التمييز. فى بريطانيا هنالك العديد من قوانين المساواة وضد أنواع التمييز المركب. فى يونيو 2007 ناقش بعض ممثلى الجاليات مع ممثلى الحكومات المحلية أهمية توحيد كل هذه القوانين الخاصة بالتمييز فى قانون واحد، واخرجوا مقترحاتهم فيما سمى ب"اطار للعدالة: مقترحات قانون مساواة واحد فى بريطانيا".
وهذا ملخص للرد على اقتراحات التعديل من قبل الحكومة، والذى قامت به مجموعة من منظمات القطاع الطوعى (Race on the Agenda (Humanity, Equality and Rights) (London Civic Forum)، and (London Voluntary Service Council)، وكانوا قد اقترحوا على الحكومة سابقا اعتبار طريقة شاملة ومضمنة لأساسيات المساواة الأربعة: الاحترام، الحرية، المساواة، والكرامة.
القانون المساواة المقترح يهدف لتقوية القانون السابق فى 7 من جوانب السياسة العامة:
أولا: يضع اعباء جديدة على المؤسسات العامة، كالمكاتب الحكومية، مستشفيات الخدمة الصحية الوطنية والخدمات الاجتماعية.
ثانيا: سيعمل على حماية حقوق كبار السن
ثالثا: سيعمل على سد الفجوة فى الاجور بين الرجال والنساء
رابعا: يهدف لنشر المساواة عن طريق شراء الخدمات
خامسا: تشجيع عمل ايجابى بالسماح للمخدمين والمخدمات اعطاء فرص عمل وحقوق متساوية لكل المقدمين للوظائف، بتفعيل التمييز الايجابى فى مؤسسات الخدمة العامة.
سادسا: تعمل على حماية الذين يقومون برعاية أفراد أسرهم المرضى والمسنين وأصدقاءهم
سابعا: تعمل على حماية حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة، لأن القانون يدين التمييز ضد عمالة الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة
لجنة المساواة وحقوق الانسان رحبت باقتراحات الحكومة الجريئة ولكنها اقترحت بأن قانون المساواة الموحد المقترح يذهب أكثر من التبسيط والتهجين ويقترح عقد اجتماعى جديد مبنى على المعاملة المتساوية. فالجنة تعتقد بأن الوقت مناسب حتى لاسلوب عمل طموح لمعالجة التمييز المؤسسى فى المجتمع وان قانون المساواة الجديد سيكون حجر الزاوية لمهاجمة التمييز وعدم المساواة.